أثر الحوكمة على الوفاء بالمسئولية الاجتماعية لدى شركات المساهمة السعودية

د. عبد الله بن قاسم يماني
قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك عبد العزيز

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الالتزام ببنود الحوكمة كما حددتها لائحة الحوكمة الصادرة من مجلس إدارة هيئة سوق المال السعودية بتاريخ ١٤٢٧/١/٢١هـ الموافق ٢٠٠٦/١/١٢م على مدى الوفاء بالمسئولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة السعودية ، وتم الحصول على بيانات الدراسة من موقع تداول التابع لهيئة سوق المال السعودية وكذلك التقارير المالية المنشورة في هذا الموقع للعام المالي ٢٠١٥م، وتم تحليل هذه البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، كما استخدم معامل بيروسن للارتباط الخطي (Pearson Linear Correlation Coefficient) لاختبار أثر الالتزام بالحوكمة على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية، وأظهرت نتائج التحليل عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بالنسبة للشركات ككل، ووجود علاقة دالة إحصائياً بالنسبة لقطاعات ثلاثة هي : قطاع السلع طويلة الأجل، وقطاع المرافق العامة، وقطاع تجزئة السلع الكمالية . ولعل السبب في ضعف هذه العلاقة هو وجوب الالتزام ببنود الحوكمة من قبل هيئة سوق المال وعدم وجود أي جهة توجب الالتزام بالمسئولية الاجتماعية. وتوصي الدراسة ببذل جهود أكثر لتوعية شركات المساهمة السعودية بالمسئولية الاجتماعية وخاصة من قبل الهيئات المهتمة بالمسئولية الاجتماعية مثل جمعية حماية المستهلك والهيئات المهتمة بنظافة البيئة والأنشطة الاجتماعية المختلفة.

The Impact of Corporate Governance on Social Responsibility in Saudi Corporation

Abstract:

The objective of this study was to determine whether the adherence to the corporate governance by Saudi corporations has an impact on the performance of social responsibilities by these corporations. Data on both governance and social responsibilities were obtained from the annual financial reports of Saudi corporations for the financial year ending on December 31, 2015. These data were available on the site of TADAWUL which is managed by the Authority of Saudi Financial Market. The Statistical Package of Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data. Pearson Linear Correlation Coefficient was used to see if the adherence to governance by Saudi corporation has any impact on social responsibilities. The results of the statistical analysis indicated that there was no statistically significant correlation between corporate governance and social responsibilities in general. However, there was a significant correlation in three sectors: long term goods, public services, and luxurious goods. This weak relationship might be due to the fact that corporate governance is mandatory, while social responsibility is not. The study recommends that social institutions such as customer protection agency and environmental protection agencies play a vital role in raising the level of awareness of the importance of social responsibility and calling upon corporations to increase their involvement in social activities.

مقدمة الدراسة:

شهد العالم في أواخر نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي الميلادي أزمات وانهيارات مالية جسيمة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا مثل انهيار شركة أنرون Enron العاملة في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١م ، وشركة وورلد كم World Com الأمريكية للاتصالات عام ٢٠٠٢م ، ونتج عن هذه الانهيارات خسائر فادحة تكبدها المساهمون . وترجع هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والمالي بصفة عامة، والفساد المحاسبي بصفة خاصة والمتمثل في مصادقة مراجعي الحسابات على التقارير المالية التي لم تكن تعكس

المراكز المالية ونتائج الأعمال الحقيقية لهذه الشركات، وقد كان الفساد الإداري والمالي هو السبب الحقيقي لإصدار التقارير المالية المضللة التي أدت إلى عدم مقدرة مستخدمي هذه التقارير وفي مقدمتهم المستثمرون على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

وكرد فعلي منطقي لهذا الوضع؛ سارع كثير من الهيئات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين والقواعد الأخلاقية والمبادئ المحاسبية الهادفة إلى الرقابة المالية والإدارية على تصرفات إدارات الشركات في محاولة لحماية المستثمرين وأصحاب المصالح من الفساد الإداري والمالي وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تشتمل على القوائم والتقارير المالية، وسميت هذه القواعد والمبادئ بحوكمة الشركات، ومن أهم الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الصدد تشكيل لجنة كادبوري في بريطانيا والتي قامت بوضع مبادئ لحوكمة الشركات باسم (Cadbury Best Practice) في عام ١٩٩٢ ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي صاغت مبادئ حوكمة الشركات تحت مسمى (Principles of Corporate Governance Governance) في عام ١٩٩٩م ، بالإضافة إلى جهود صندوق المعاشات العامة (Caplers) في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في المملكة العربية السعودية فقد أصدرت هيئة سوق المال السعودية لائحة حوكمة الشركات بموجب القرار رقم ١/٢١٢/٢٠٠٦ وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ (٢٠٠٦م) كلائحة استرشادية والتي أصبحت ملزمة لشركات المساهمة السعودية المتداولة أسهمها بسوق الأوراق المالية السعودية اعتباراً من تاريخ نشرها .

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية سبق الاهتمام بالحكومة، والذي تجلى في القيام بالكثير من الدراسات المتعلقة بالبيئة بصورة خاصة، فإن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والمسئولية الاجتماعية إذ يمكن القول إن الحوكمة ما هي إلا استجابة لتلبية احتياجات المجتمع إلى النزاهة والإفصاح والشفافية، وأن المسئولية الاجتماعية ماهي إلا تطبيق وتجسيد لبعض مبادئ الحوكمة، لدرجة أن الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من لائحة الحوكمة السعودية حملت عنوان "مساهمة الشركة الاجتماعية".

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلين التاليين:

١- هل للالتزام بمبادئ الحوكمة تأثير على الوفاء بمتطلبات المسئولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة السعودية؟

٢- هل يؤدي الإفصاح عن الالتزام بمبادئ الحوكمة إلى زيادة الإفصاح عن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة السعودية؟

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوعين اللذين تناولتهما وهما : الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات ، فقد حظيت الحوكمة في الآونة الأخيرة ، وخاصة بعد الفضائح المالية ، بسيل من الدراسات والأبحاث التي تركز على مدى التزام الشركات بقواعد ومبادئ الحوكمة أو مستوى الإفصاح عن هذا الالتزام ، كما حظيت المسئولية الاجتماعية هي الأخرى بعدد غير محدود من الدراسات التي تحاول الكشف عن مدى وفاء الشركات بواجباتها الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها، ولكن الدراسات التي تربط بين حوكمة الشركات ومسؤولياتها الاجتماعية مازالت قليلة، على حد علم معد هذه الدراسة ؛ لذلك فإن هذه الدراسة تحاول التعرف على ما إذا كان الالتزام بحوكمة الشركات يؤدي إلى رفع مستوى الوفاء بالمسئولية الاجتماعية . هذا فضلاً عما لكل من الحوكمة والمسئولية الاجتماعية من أهمية خاصة؛ فالالتزام بالحوكمة، بالإضافة إلى ما يمثله من محاربة للفساد المالي والإداري وتشجيع للإفصاح والشفافية، وحماية أصحاب المصالح المختلفة وفي مقدمتهم المساهمون والمقرضون، فإنه يؤدي إلى زيادة الثقة في القوائم والتقارير المالية ومن ثم إلى تسريع عجلة التنمية عن طريق رفع مستوى الأداء وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية. أما الالتزام بالمسئولية الاجتماعية فإن من شأنه تحسين العلاقة بين الشركة وجميع أطراف المجتمع الذي تعمل فيه وقيام الشركة بمسئولياتها نحو عدم إيقاع أي أضرار بالبيئة أو المجتمع، أو إزالة هذه الأضرار إذا كان لا مفر من وقوعها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

التعرف على ما إذا كان لالتزام شركات المساهمة السعودية ببنود حوكمة الشركات تأثير على وفائها بمسئولياتها الاجتماعية من خلال الإفصاح في القوائم والتقارير المالية عن هذين البندين.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على التعرف على أثر حوكمة الشركات على المسئولية الاجتماعية في شركات المساهمة السعودية دون غيرها من شركات الأشخاص، أو الشركات ذات المسئولية المحددة أو المنشآت الفردية ، كما أنها من حيث البعد الزمني تقتصر على ما اشتملت عليه القوائم والتقارير المالية الصادرة عن شركات المساهمة السعودية للعام المالي ٢٠١٥م .

فرضيات الدراسة:

بما أن هذه الدراسة تحاول معرفة ما إذا كان للالتزام من قبل شركات المساهمة السعودية بمبادئ الحوكمة كما حددتها لائحة الحوكمة الصادرة عن مجلس إدارة هيئة سوق المال في المملكة العربية السعودية أثر على مستوى وفاء هذه الشركات بمسئولياتها الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع وأصحاب المصالح المختلفة؛ فإنه يمكن طرح فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

١- الفرضية الأولى:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التزام شركات المساهمة السعودية بمبادئ الحوكمة ومدى وفائها بمسئولياتها الاجتماعية.

وبما أن القطاعات المختلفة، وفقاً لتصنيف هيئة سوق المال، لكل منها خصائصه التي قد تختلف عن خصائص القطاعات الأخرى والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مدى الارتباط بين الحوكمة ومدى الوفاء بالمسئولية الاجتماعية، فإنه يمكن طرح الفرضية التالية لاختبار هذا الارتباط.

٢- الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام مجموع شركات المساهمة التي يتألف منها كل قطاع بمبادئ الحوكمة ومدى وفائها بمسئولياتها الاجتماعية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي في نهاية العام المالي ٢٠١٥ م، وعددها ١٧٢ شركة.

منهاج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استعراض الجوانب النظرية للحوكمة والمسئولية الاجتماعية واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بهذين الموضوعين، ثم جمع المعلومات المتعلقة بهما من القوائم والتقارير المالية الخاصة بشركات المساهمة السعودية لعام ٢٠١٥م الموجودة على موقع هيئة سوق المال السعودية (تداول)، ثم يتم بعد ذلك تحليل البيانات للوصول إلى النتائج والتوصيات.

ماهية حوكمة الشركات:

عادة يطلق مصطلح (Corporate Governance) على حوكمة الشركات وذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي، والمقصود بذلك كل منشآت القطاع الخاص في حين أن مصطلح (Good Governance) يقصد به الحكم الرشيد على المستوى الكلي للدولة والذي يشمل جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع (أحمد، ٢٠١٢، ص١١) وسوف تقتصر الدراسة الحالية على حوكمة الشركات.

وقد نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما اشتملت عليه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، الأمر الذي أظهر الحاجة إلى سن القوانين والقواعد المنظمة للعلاقة بين مختلف الأطراف ذات المصلحة في الشركات، ولذلك قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام ١٩٨٧ بتشكيل لجنة أطلق عليها لجنة حماية التنظيمات الإدارية:

(Committee of Sponsoring Organizations – Coso) وعرفت هذه اللجنة بلجنة تريدواي (Treadway Commission) وأصدرت تقريراً تضمن عدداً من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ، وكان أبرزها منع حدوث الغش والتلاعب في التقارير المالية ، وذلك عن طريق الاهتمام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارات الشركة (سليمان، ٢٠٠٦، ص١٤) ، ويمكن القول أن البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات كانت في عام ١٩٩٢م حينما أصدرت لجنة كادبري (Cadbary) المشكلة من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية تقريرها بعنوان : الجوانب المالية لحوكمة الشركات (The Financial Aspects of Corporate Governance) والذي حدد عدداً من التوصيات المتعلقة بمجالس إدارات الشركات وبالأنظمة المحاسبية للحد من المخاطر التي تؤدي إلى فشل الشركات (حبوش، ٢٠٠٧، ص٢٢) وقد أخذت حوكمة الشركات زخما

قويا بعد حدوث الأزمات المالية والناجمة عن إفلاس العديد من الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١م. أما على المستوى الدولي فيعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (Organization for Economic Co-Operation and Development OECD) في عام ١٩٩٩ بعنوان مبادئ حوكمة الشركات. (Principles of Corporate Governance) أول اعتراف دولي بهذا المفهوم .

تعريف الحوكمة:

يعتبر مفهوم الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية، وهو مستمد من الحكومة، وترجمته الحرفية من الإنجليزية إلى العربية تعني " الحكم "

(Governance) لكن أصطلح على أن يطلق عليه الحوكمة ويقصد بها الانضباط والسيطرة والحكم. ويمكن القول إن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها (ميخائيل، ٢٠٠٥، ص١٧٧):

- الحكمة: ما يقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات اكتسبت من تجاوب سابقة.
- التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

وقد وردت عدة تعريفات اصطلاحية للحوكمة منها:

الحوكمة تشير إلى: التصرفات التي تقوم بها المنظمات لتحسين العلاقة والتفاعل مع الآخرين، بمن فيهم العملاء، وأصحاب المصالح، والشركاء، مثل الانخراط في الأنشطة المتعلقة بتحسين الممارسات البيئية، وتشتمل الحوكمة على مجموعة من القواعد والإجراءات التي ترشد تصرفات الشركات ذات الأجل القصير والطويل؛ مثل سن قوانين للتعامل الجيد مع الموظفين وإيجاد توازن بين المصالح المرتبطة بالمنشأة (ميخائيل، ٢٠٠٥، ص ١٧٨).

كما عرفها أنفيستوبيديا (Investopedia) بأنها منظومة القواعد والممارسات والإجراءات التي يمكن بواسطتها توجيه المنشأة والرقابة عليها وهي تتضمن بصورة

أساسية توازناً بين أصحاب المصالح مثل المساهمين، والإدارة، والعملاء، والموردين، والممولين، والحكومة، والمجتمع. وبما أن الحوكمة تقدم إطاراً لتحقيق أهداف الشركة؛ فإنها تتضمن، بصورة عملية، كل جوانب الإدارة بدءً من الخطط والرقابة الداخلية، وانتهاءً بإجراءات الإفصاح.

تعريف المسئولية الاجتماعية للشركات:

بدأ مصطلح المسئولية الاجتماعية في ثلاثينيات القرن العشرين الميلادي ولكن التعريف تم وضعه في سبعينيات هذا القرن للدلالة على الدور الاجتماعي الذي يجب أن تضطلع به المنظمات في تحسين رفاهية المجتمع. وكان هذا المصطلح ضمن جدول أعمال قمة الأرض التي عقدت في مدينة جوها نزبرج في جنوب إفريقيا في عام ٢٠٠٢م وحضرها عدد كبير من المؤسسات العالمية العاملة في مجال البيئة والطاقة (أبو النصر ٢٠١٥، ص ٢٩).

قد أجمع معظم علماء الإدارة على أنه لم يعد مقبولاً أن تقتصر أهداف أي منشأة على تحقيق الأرباح، وإنما يجب أن تتحمل مسئوليتها تجاه المجتمع لتحقيق التوافق بين المشروعات التي تنفذها والبيئة التي تعمل فيها بحيث لا تحدث أي ضرر لهذا المجتمع.

ويمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية تتركز بصورة أساسية في مطلبين يجب أن تلتزم بهما منظمات الأعمال أمام المجتمع وهما:

١- مسئوليتها المباشرة عما قد تلحقه بالبيئة من أضرار بسبب ممارستها لنشاطها سواء كانت تلك الأضرار منظورة أو غير منظورة.

٢- مسئوليتها عن علاج بعض المشكلات الكامنة أصلاً في المجتمع ولا دخل للمنظمة في وجودها، مثل الأمية والصحية وغيرها.

ويشير مصطلح المسئولية الاجتماعية إلى أن منظمات المجتمع بمختلف أنواعها عليها أن تكف الأذى عن المجتمع أو تزيل هذا الأذى إن حصل منها وأن تساهم في خدمة المجتمع وتحسين نوعية الحياة الإنسانية للمواطنين عن طريق الالتزام بالقوانين وضمان حقوق العاملين والمحافظة على البيئة.

الدراسات السابقة:

سيتم فيما يلي استعراض بعض الدراسات السابقة، وسيتم البدء ببعض الدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة، يليها استعراض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية.

أولاً: الدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة:

دراسة ماكونومي وبوجاكي (Mccnomy and Bujaki, 2000)التي أفادت بأن بورصة تورنتو في كندا ، في مجهود منها لتوفير المعلومات الضرورية للمساهمين، كونت لجنة لحوكمة الشركات في عام ١٩٩٣م ، وأصدرت هذه اللجنة تقريراً بعنوان : أين كان أعضاء مجلس الإدارة " أوردت فيه إرشادات لتحسين حوكمة الشركات في كندا وذلك في ديسمبر ١٩٩٤م والمعروف أيضاً بتقرير دي (Dey Report) والذي اشتمل على١٤ مادة إرشادية لحوكمة الشركات، واعتباراً من السنة التالية المنتهية في ٣٠ يونيه ١٩٩٥م ألزمت البورصة جميع الشركات المدرجة بها بإصدار تقارير عن الحوكمة، وبيان ما إذا كانت هذه التقارير متمشية مع لائحة الحوكمة.

أما دراسة القرني (٢٠١٠م) فقد هدفت إلى تحديد أسباب عدم التزام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح وفقاً للائحة الحوكمة، وإلى تقديم بعض المقترحات لتطوير اللائحة وقد تم توزيع استبانة على عينة من شركات المساهمة ومكاتب المراجعة والمحاسبة القانونية، ووجدت أن من بين أسباب عدم الالتزام بالحوكمة حداثة اللائحة ، وعدم النص على عقوبة عدم الالتزام، وأن بعض مواد اللائحة تتصف بالعمومية، وأن الالتزام بلائحة الحوكمة يحتاج إلى كفاءات استشارية ومالية وإدارية وقانونية ليست متوفرة، وأوصت الدراسة بأن تكون لائحة الحوكمة الزامية وذلك بعد فترة انتقالية من بداية سنها، وأن تقوم هيئة سوق المال بعقد سلسلة من الاجتماعات مع الشركات المدرجة في السوق لتوضيح آلية وإجراءات تطبيق اللائحة.

وحاولت دراسة بصفر والمعتاز (٢٠١٠م) التعرف على الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في شركات المساهمة السعودية من خلال خمسة محاور رئيسية لها أهمية كبرى في تحقيق الحوكمة داخل الشركات وهي: القوائم المالية، ونظام الرقابة الداخلية، والمراجع الخارجي، والمراجع الداخلي، وإدارة المخاطر. وتم تصميم استبانة تشتمل على ست وثلاثين عبارة تنتمي لمحاور الدراسة الخمسة. وقد أظهرت الدراسة عدم وجود دور للجان المراجعة في تفعيل الحوكمة، كما لم تظهر فروقات ذات دلالة بين عينات الدراسة في تقييمهم لدور لجان المراجعة في تفعيل الحوكمة، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الراسات حول دور لجان المراجعة في تفعيل الحوكمة وبأن تلعب هيئة سوق المال دوراً إيجابياً في إلزام الشركات بتفعيل دور لجان المراجعة في الواقع العملي.

وهدفت دراسة (أحمد ،٢٠١١م) إلى التعرف على دور لجان المراجعة كأحدى دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية في شركات الأدوية المصرية عن طريق تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وإمكانية حصول الشركة على تقرير تطبيق كمقياس لجودة تقاريرها المالية. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية أعضاء لجان المراجعة وحجمها، والخبرة المالية لأعضائها على تقرير المراجعة الخارجية، وإلى عدم وجود تأثير لعدد مرات اجتماع اللجنة على جودة التقارير المالية.

وأوضحت دراسة التميمي (٢٠١٣م) أهمية العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، حيث تتأثر المعلومات المحاسبية بقواعد آليات الحوكمة باعتبار الحوكمة تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية، وأن تطبيقها يؤدي لزيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وأن جودة الإفصاح في القوائم المالية تشكل أساساً لأي نظام لحوكمة الشركات بحيث تؤدي القوائم المالية دورها في مساعدة المستفيدين وفي الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية وحماية البيئة وتعميق الوعي بأهمية دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، الأمر الذي يساهم في تعزيز الحوكمة وتعزيز موثوقية القوائم المالية .

أما دراسة المعتاز والحسيني (٢٠١٣م) فحاولت التعرف على العلاقة بين بعض آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن الحوكمة في الشركات السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. وتم استخدام عينة مكونة من ٩٧ تقريراً مالياً لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م، واستخدم تحليل المحتوى لتحليل محتويات هذه التقارير، بالإضافة إلى استخدام الانحدار المتعدد لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى الإفصاح عن الحوكمة، وكان المتغير التابع هو درجة الإفصاح عن الحوكمة، في حين كانت خصائص الشركة (الربحية، السيولة، نسبة المديونية، والحجم وآلية الحوكمة – استقلال مجلس الإدارة وحجم إدارة المراجعة) هي المتغيرات المستقلة. ووجدت الدراسة أن استقلال مجلس الإدارة وحجم إدارة المراجعة، والربحية، والسيولة، والرافعة، هي العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى الإفصاح عن الحوكمة في المملكة العربية السعودية ولم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنشأة ومستوى الإفصاح عن الحوكمة.

وهدفت دراسة عسيري (٢٠١٣م) إلى معرفة درجة إفصاح شركات المساهمة السعودية عن تطبيقها للائحة حوكمة الشركات، وذلك عن طريق البحث عن ٩ عناصر من عناصر الحوكمة. وتم وضع تسعة أسئلة مرتبطة بمدى الإفصاح ودرجته عن هذه

العناصر. واستخدم أسلوب تحليل المستوى للتقارير المالية لشركات المساهمة السعودية المنشورة عام ٢٠٠٨م والتي بلغت ٩٥ تقريراً بعد استبعاد قطاعي المصاريف والتأمين. وخلصت الدراسة إلى أن أغلب شركات المساهمة السعودية أفصحت عن متطلبات الحوكمة المشمولة في الدراسة ولكن بدرجات متفاوتة.

أما النعامي والأغا (٢٠١٣م) فحاولا بيان دور حوكمة الشركات في زيادة الثقة لدى أصحاب المصالح المختلفة في القوائم المالية وبيان دوافع الإدارة من استخدام المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على موثوقية القياس المحاسبي والبيانات المالية، ودراسة الدور الذي يمنح لأصحاب المصالح من مستخدمي القوائم المالية في حوكمة الشركات وأثره في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية. وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود دور لتطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، ولكن توجد فروق بسيطة لهذا التأثير من مبدأ إلى آخر. ويأتي في مقدمة هذه المبادئ مبدأ حماية حقوق المساهمين، يليه مبدأدور أصحاب المصالح، ومبدأ الإفصاح والشفافية معاً، ومبدأ مسئوليات مجلس الإدارة، ثم مبدأ المساواة بين المساهمين.

ودرس ستيوان وآخرون (Setiwan et al , 2013) أثر حوكمة الشركات على سياسات توزيع الأرباح في الشركات الأندونيسية، وأوضحت الدراسة أن هناك نظريتين حول آثار الحوكمة على سياسات توزيع الأرباح وهما: نظرية التعويض، ونظرية الحصيلة (Substituton and Outcome Theory)، وتزعم نظرية التعويض بأن حوكمة الشركات لها تأثير سلبي على سياسات توزيع الأرباح، في حين ترى نظرية الحصيلة أن للحوكمة تأثيراً إيجابياً على هذه السياسات. لهذا فإن هذه الدراسة حاولت استكشاف أثر الحوكمة على سياسات توزيع الأرباح في أندونيسيا وذلك عن طريق دراسة عينة مكونة من ٢٤٨ شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة أندونيسيا وخلال الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦م واستخدمت الدراسة مؤشر الشفافية والإفصاح في أندونيسيا، ووجدت أن قيمة هذا المؤشر منخفضة في الشركات الأندونيسية حيث كانت النسبة فقط ٣٢% من القيمة العظمى في دلالة على أن حوكمة الشركات في أندونيسيا مازالت منخفضة، كما وجد أن هناك علاقة سالبة بين الحوكمة وسياسات توزيع الأرباح؛ حيث تبين أن الأرباح الموزعة كانت أعلى في الحالات التي كان فيها مستوى الحوكمة منخفضاً، وهذا يدعم نظرية التعويض القائلة بأن للحوكمة تأثيراً سلبياً على سياسات توزيع الأرباح .

أما وجيه ومونيزا (٢٠١٣) فيريان أنه قد حان الوقت لتوحيد جهود حوكمة الشركات لمواكبة جميع جوانب أنشطة الشركات وأن تشمل أهم وأغلى أصل من أصول الشركات ألا وهو القوى العاملة باعتباره العنصر الأهم وليس أحد العناصر المشاركة فقط. وحاولت الدراسة إلقاء الضوء على الآراء حول الحوكمة من خلال البحث المكتبي واستكماله بما يتوفر من معلومات من المصادر الملائمة من أجل تحسين المنحى التقليدي للحوكمة .

أما دراسة ملو العين (٢٠١٤م) فهدفت إلى التعرف على مدى التزام شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المنشورة في ضوء حوكمة الشركات، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المعوقات التي تؤدي إلى عدم قيام لجان المراجعة بأداء عملها كما يجب. تكونت عينة الدراسة من ٢٠٢ مراجع حسابات قانوني و١٣٩ مستثمراً، وتوصلت إلى وجود التزام من قبل شركات المساهمة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والشفافية للقوائم المالية في ظل حوكمة الشركات من وجهة نظر أفراد العينة، وإلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر أفراد العينة حول مدى التزام شركات المساهمة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والشفافية للقوائم المالية لصالح مراجعي الحسابات القانونيين. كما توصلت الدراسة إلى وجود معوقات تحول دون تمكين لجان المراجعة من القيام بأداء عملها كما يجب وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

وحاولت دراسة نور وآخرون (٢٠١٤) معرفة مدى تأثير الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية وذلك عن طريق تصميم استبانة من ستة أجزاء بواقع ٤١ سؤالاً وزعت على المدققين الداخليين بطريقة العينة العشوائية. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي هام من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن. وكان أهم مبدأ أثر في تضييق هذه الفجوة هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وأوصت الدراسة بأن تهتم شركات الوساطة المالية في الأردن بتطبيق مبادئ الحوكمة لكي تضفي نوعاً من الطمأنينة للإدارة وللمتعاملين مع الشركة في جميع المجالات.

أما دراسة سلي وخالد (٢٠١٤م) فقد سلطت الضوء على أهمية تطبيق معايير الحوكمة في دولة الكويت، وتحديد مدى ملاءمة المعايير المطبقة دولياً لشركات أسواق المنطقة التي تتصف بالملكيات المتداخلة والعائلية، وضعف معايير الشفافية، وضعف خطط التعاقب للإدارة العليا. وحللت الدراسة بعض أوجه القصور في جانب الحوكمة في

قانون الشركات الكويتي مثل عدم مراعاة نطاق التطبيق، وضعف عامل المرونة، وعدم تطبيق مبدأ الاستقلالية لوجود أغلبية الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس، وفرض حد أعلى لعدد الأعضاء المستقلين، واعتماد الحوكمة على قانون الشركات الذي يعاني من الثغرات، وعدم مناسبة بعض البنود والمعايير الواردة في القانون لبعض القطاعات، وعدم اشتراط مبدأ التدوير.

وهدفت دراسة بلفقيه وباشيخ (٢٠١٤م) إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على أهم العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية ومدى انعكاسها على تحسين حوكمة الشركات، وتكونت عينة الدراسة من فئتين : ٣٠ عضواً من أعضاء لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية و٦٢ مراجعاً خارجياً واستخدمت المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ، بالإضافة إلى اختبار مان ويتني (Mann – Whitney) للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة بحسب اختلاف الوظيفة، وأظهرت نتائج الدراسة أن عامل كفاءة المراجع الداخلي هو أهم عامل مؤثر في جودة المراجعة الداخلة التي تؤدي إلى تحسين حوكمة الشركات، يليه عامل جودة تنفيذ المهام، ثم عامل"الموضوعية والاستقلالية". كما أكدت الدراسة وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أعضاء لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية والمراجعين الخارجيين حول أهم عوامل جودة المراجعة الداخلية المؤدية إلى تحسين حوكمة الشركات.

وهدفت دراسة العيد وشملال (٢٠١٥م) إلى إيضاح قواعد وضوابط الحوكمة التي تعمل على تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين، ومراعاة مصالح العمال، والحد من التعسف في استعمال السلطة على حساب المصلحة العامة؛ مما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات وإتاحة فرص عمل جديدة. وتوصلت الدراسة إلى أن خلية التدقيق الداخلي تعد من الدوائر الضرورية جداً في إدارة الحوكمة، بل هي من أولويات وأساسيات الإدارة التي يجب أن تدرج ضمن أي هيكل وظيفي يطبق نظام الحوكمة.

وحاولت دراسة عطية (٢٠١٥م) بيان أثر حوكمة الشركات ومحاسبة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بالأردن، وتم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية وإيضاحاتها للشركات المدرجة في البورصة للنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ م. وتمثلت المتغيرات المستقلة في حوكمة الشركات وتضم

محاور (مجلس الإدارة، اجتماعات الهيئة العامة، حقوق المساهمين، والإفصاح والشفافية) ومحاسبة المسئولية وتضم (المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين، وتجاه المجتمع، وتجاه البيئة). في حين يمثل المتغير التابع الأداء المالي للشركة حيث استخدمت عدة مقاييس محاسبية تشمل: (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربح السهم الواحد)، ومقاييس سوقية تمثلت في القيمة المضافة. وتم استخدام متغيرات ضابطة. وتألفت العينة من ٧٦ شركة، وتم استخدام تحليل الانحدار واختبار (ت) لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة. وبينت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعض متغيرات الحوكمة ومحاسبة المسئولية الاجتماعية على أداء الشركات بالمقاييس المحاسبية السوقية في حين كانت آثار متغيرات أخرى عكسية.

كذلك حاول نتونغو (Ntongho, 2016) دراسة العلاقة بين الثقافة وحوكمة الشركات، وبصورة خاصة إيضاح أثر الثقافة في إعاقة الحوكمة. واستخدم الباحث الاتجاه التاريخي لتحليل التغيرات في قوانين الحوكمة في ست دول غطت ثلاث قارات تسود فيها التوجهات نحو حماية مصالح أصحاب المصالح لتحديد أثر الثقافة على تطبيق أو عدم تطبيق الحوكمة وهذه الدول هي: فرنسا وألمانيا واليابان والصين وجنوب إفريقيا ونيجيريا. وخلصت الدراسة إلى أن وجهة النظر القائلة بأن الحوكمة تكون أكثر ميلاً نحو مصالح حملة الأسهم كانت تتجاهل الاختلافات الثقافية في هذه الدول، وأن الحوكمة ذات الصيغة الأنجلو أمريكية كانت أكثر ميلاً نحو العادات الثقافية، وأن كل دولة كانت تصوغ قوانينها وفقاً لأيدلوجيتها وفلسفتها.

ثانياً: الدراسات السابقة المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للشركات:

بعد استعراض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات، سيتم فيما يلي استعراض بعض الدراسات المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية للشركات.

دراسة أبوسمرة (٢٠٠٩) التي حاولت التعرف على معوقات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (مثل التشريعات، وثقافة شركات المساهمة، واهتمامات الجمعيات المهنية الفلسطينية، والتكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية) في تقارير شركات المساهمة في بورصة فلسطين من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، وذلك بهدف الوقوف على مدى القوة أو الضعف في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. ومن أهم نتائج الدراسة ضعف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في معظم التقارير المالية، ويكاد يكون معدوماً في بعض الشركات ذات الأثر المباشر على المجتمع والبيئة، كما تبين أن هناك معوقات تحد من هذا الإفصاح من أهمها ضعف

التشريعات، وضعف ثقافة الشركات بقضايا المسئولية الاجتماعية والبيئة، وضعف الاهتمام بمحاسبة المسئولية الاجتماعية وزيادة التكاليف المترتبة على الإفصاح الاجتماعي.

ودرس إسلام وكريج (Islam and Craig 2010) الممارسات المتعلقة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية لاثنتين من كبريات الشركات الدولية وهما: شركة نايك (Nike) وشركة هينز وموريتر (Hennes and Mauritz) . وتم اختبار العلاقة بين الاهتمامات الإعلامية السالبة والإفصاح الموجب عن المسئولية الاجتماعية والبيئية، وخلصت الدراسة إلى أن الأفكار السالبة عن الإفصاح الاجتماعي والبيئي في المجال الصناعي والتي تجذب كثيراً من ردود الفعل السالبة أدت إلى قيام هاتين الشركتين بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والبيئية.

وناقش الأسرج (٢٠١٠م) الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات في الدول العربية ونظر إليه على أنه استثمار يعود على الشركات بزيادة الربح وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة والعاملين والمجتمعات المتعاملة معها، كما أنه يزيد من انتماء العاملين والمستفيدين لهذه الشركات.

أما عبد الرؤوف (٢٠١١) فحاول التعرف على طبيعة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة بنغلاديش، وعلاقة خصائص كل شركة بمدى وفائها بالمسئولية الاجتماعية مثل حجم الشركة، وأعضاء مجلس إدارتها. وخلص إلى وجود علاقة موجبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة والوفاء بالمسئولية الاجتماعية، وبين المسئولية الاجتماعية وكل من الصفات القيادية لأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المراجعة، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

وحاول وولمسلي وآخرون (Wolmsley et al 2012) التعرف على مدى جدية المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية التي تفصح عنها الشركات، وبيان الفجوة بين الإفصاح والممارسة الفعلية للمسئولية الاجتماعية وذلك باستخدام عشر مجموعات من الفنادق العالمية ذات الأهمية الخاصة للسياحة الأوروبية وأتضح أن أنظمة الشركات التي تتبعها هذه الفنادق لا تعكس حقيقة عملياتها، وأن الأداء البيئي تحكمه العوامل الاقتصادية، وأن السياسات العمالية هدفها التقيد بقوانين العمل، وأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحكمها اعتبارات المصلحة الذاتية مع قلة الاهتمام بالمستفيدين الخارجيين، وأن الاهتمام بالعملاء محدود جداً. كما وجدت الدراسة أن مجموعات الفنادق الكبيرة لديها سياسات أكثر شمولية، ولكن الفجوة بين المكتوب والمطبق كبيرة جداً، في

حين أن مجموعات الفنادق الصغيرة تركز على الجوانب البيئية، وهي أكثر التزاماً بما تعد به.

كذلك درس ضاليوال وآخرون (Dhaliwal et al, 2012) العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية ومدى دقة تنبؤات المحللين الماليين باستخدام معلومات شركات من ٣١ بلداً وذلك باستخدام تقارير ستاند ألون (Stand Alone) للمسئولية الاجتماعية كمؤشر عن الإفصاح عن المعلومات غير المالية ، ووجدوا أن استخدام هذه المعلومات أدى إلى تنبؤات أكثر دقة، وأن هذه العلاقة تكون أقوى في البلدان التي يكون فيها أداء المسئولية الاجتماعية للشركات أكثر تأثيراً على الأداء المالي، وكانت هذه العلاقة أيضاً أكثر وضوحاً في البلدان والشركات التي يكون فيها الإفصاح المالي ضعيفاً مما يدل على أن صدور تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات من قبل ستاند ألون تلعب دوراً مكملاً للإفصاح المالي، وقد تم التوصل إلى هذه النتائج بعد أن تم ضبط العوامل الأخرى ذات الصلة بشفافية الشركات والعوامل التي يحتمل أن تؤثر على هذه النتائج .

ودرس بيو وينج (Pyo and Young, 2013) العلاقة بين مستوى الأنشطة الاجتماعية للشركات ونوعية الأرباح وبين مستوى التبرعات والإصدار الطوعي في التقارير المقدمة إلى مؤسسة جلوبال (Global Reporting Initiative) والتي اعتبرت مؤشرات للأنشطة الاجتماعية. ورأت الدراسة أن التبرعات تعتبر أكبر دليل على رغبة المديرين في القيام بالأنشطة الاجتماعية، وتحتوي التقارير المقدمة إلى جلوبال على مؤشرات على هذه الرغبة، كما خلصت الدراسة إلى أن الشركات النشطة في مجال المسئولية الاجتماعية تحقق أرباحاً مرتفعة، وأن هناك علاقة سالبة بين مستوى الإنفاق الطوعي والتحفظ المحاسبي في الشركات التي شملتها الدراسة.

وهدفت دراسة هيوانج وآخرون (Huang et al, 2014) إلى معرفة ما إذا كان للصورة النمطية عن الشركة تأثير على رغبة العملاء الشرائية في حالة الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية واستخدمت الدراسة استبانة وزعت على العملاء في المتاجر وطلب منهم الإجابة على بنود الاستبانة بناء على المتاجر التي يترددون عليها والتي تعتبر مفضلة لديهم، وتم استخدام مقياس ليكرت لتحليل الإجابات وتوصلت الدراسة إلى أن للوفاء بالمسئولية الاجتماعية تأثيراً ذا دلالة موجبة على الصورة النمطية للشركة، ونوعية الخدمة التي تقدمها، ورغبة العملاء في الشراء منها .

أما دراسة كومير وآخرون (Comier et al, 2014)، فقد توصلت إلى وجود علاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والحوكمة، وبيئة المحللين الماليين، وفي بعض الحالات كانت الحوكمة بديلاً معقولاً للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وأدت إلى زيادة دقة المحللين الماليين، مما يدعم الرأي القائل بأن الالتزام بالحوكمة يؤدي إلى زيادة الالتزام بالمسئولية الاجتماعية، كما وجدت الدراسة أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية كان له تأثير مباشر على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وبصورة عامة فإن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية والحوكمة يجتذب المحللين الماليين ويؤدي إلى زيادة مقدرتهم على التنبؤ بالأرباح.

وهدفت دراسة جيان راكيس (Gianrakis, 2014) إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات والخصائص المالية ومدى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وشملت الخصائص التي تناولتها الدراسة: اجتماعات مجلس الإدارة، متوسط أعمار أعضاء المجلس، وجود النساء ضمن أعضاء المجلس، حجم المجلس، الازدواجية الوظيفية للرئيس التنفيذي، الرافعة المالية، الربحية، حجم مكافآت مجلس الإدارة، ومدى اقتناع المجلس بالمسئولية الاجتماعية. وتكونت عينة الدراسة من ١٠٠ شركة من بين الـ ٥٠٠ شركة المدرجة على قائمة فورتشن (Fortune) لعام ٢٠١١م، وتم استخدام الأرقام المحسوبة من قبل مؤسسة بلومبرج (Bloomberg) عن الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة كمؤشر على درجة الإفصاح عن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وكل من حجم الشركة واقتناع مجلس الإدارة بالمسئولية الاجتماعية، في حين أن هناك علاقة سالبة بين الرافعة المالية والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

أما دراسة رضوان (٢٠١٥م) فهدفت إلى اختبار أثر المسئولية الاجتماعية لشركات المؤشر المصري على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، وتم استخدام اختبارات (ت) وأسلوب الانحدار المتعدد لاختبار أثر الوفاء بالمسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح، وأثر الاستثمار المؤسسي على هذه العلاقة. وانتهى البحث إلى وجود فروق جوهرية بين مؤشرات جودة الأرباح المستخدمة كمقياس لجودة التقارير المالية والمتمثلة في متوسط الانحراف المعياري لبواقي نماذج الاستحقاق الجاري ومتوسط الرقم المطلق للاستحقاق غير العادي ومتوسط الانحراف المعياري لرقم صافي الربح قبل البنود الاستثنائية، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي جوهري للإفصاح عن معلومات

المسئولية الاجتماعية على جودة الأرباح المستخدمة كمقياس لجودة التقارير المالية، وإلى وجود تأثير سلبي جوهري للإفصاح عن كل من المعلومات المتعلقة بالموظفين، وبحماية البيئة وبهيكل الملكية .

وحاولت دراسة دوكلارك وآخرون (De Klerk et al, 2015) التعرف على العلاقة بين أسعار الأسهم ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لأكبر ١٠٠ شركة بريطانية وذلك باستخدام معلومات هذه الشركات لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م وهي الفترة التي تميزت بزيادة القوانين وزيادة الوعي بقضايا المسئولية الاجتماعية والبيئة. وتم استخدم نموذج أوهلسن (Ohlson) لفحص هذه العلاقة وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وأسعار أسهم هذه الشركات، وأن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات العاملة في الصناعات ذات التأثير البيئي كان له تأثير أكبر على أسعار أسهم هذه الشركات من الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات العاملة في الصناعات الأخرى. كذلك خلصت الدراسة إلى أن إفصاح الشركات عن مسئوليتها الاجتماعية يحمل معلومات للمستثمرين زيادة على المعلومات ذات الصبغة المحاسبية والمالية.

وحاولت دراسة خليف وآخرون (٢٠١٥م) التعرف على العلاقة بين أداء الشركات والإفصاح الاجتماعي والبيئي في دولتين رئيسيتين من دول إفريقيا هما: جنوب إفريقيا والمغرب، وتكونت عينة الدراسة من ١٦٨ تقريراً سنوياً عن الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨م، وتم تحليل التقارير السنوية لقياس الإفصاح الاجتماعي والبيئي الطوعي. وبينت الدراسة أن الإفصاح الاجتماعي والبيئي له تأثير موجب على أداء الشركات في جنوب إفريقيا فقط وعزا الباحثون هذه النتيجة إلى وجود المنظمات الاجتماعية والبيئية في جنوب إفريقيا والتي تتمتع بنفوذ ذي تأثير أكبر على المعلومات التي تشتمل عليها التقارير المالية في جنوب إفريقيا، بينما كان هذا التأثير ضعيفاً في المغرب.

وقد وضعت دراسة سعيد وجمعة (٢٠١٦م) إطاراً مقترحاً للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية للشركات السعودية، ووجدت أن درجة الإفصاح عن هذه المسئولية غير كافية، وأن هناك عدة معوقات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لدى الشركات منها عدم وجود معيار محاسبي للإفصاح عن هذه المسئولية، وعدم الرغبة في التغيير، وضعف التأهيل العلمي للمحاسبيين، بالإضافة إلى ضعف ثقافة المسئولية الاجتماعية لدى الشركات بسبب ضعف التشريعات المتعلقة بهذه المسئولية وكثرة بنودها.

وأوصت الدراسة بإلزام الشركات بنموذج موحد للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، ووضع معيار محاسبي دولي لهذا الغرض، وتوفير البيانات التي تمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للشركات.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ونتائجها، يتضح أنها تركز إما على حوكمة الشركات فقط أو على المسئولية الاجتماعية فقط، ولكنها لم تتناول ما إذا كان للحوكمة أثر على المسئولية الاجتماعية وخاصة في البيئة السعودية؛ لذلك فإن الدراسة الحالية تحاول استطلاع هذا الجانب وذلك نظراً للارتباط الوثيق بين الحوكمة والمسئولية الاجتماعية كما سبق بيانه.

بيانات الدراسة ونتائجها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، التي تم الحصول عليها عن طريق موقع تداول التابع لهيئة سوق المال السعودية وعددها ١٧٢ شركة، وكذلك تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية لهذه الشركات من خلال تقارير مجالس إدارات هذه الشركات الملحقة بالقوائم المالية للعام المالي ٢٠١٥م.

نظرة على البيانات الوصفية:

قبل الحديث عن نتائج التحليل الإحصائي؛ ربما يكون من المناسب إعطاء فكرة عن البيانات الوصفية لهذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

يبين الجدول رقم (١) عدد الشركات في كل قطاع ومجموع عدد البنود المفصح عن الالتزام بها من قبل كل قطاع والمتوسط بالنسبة للحوكمة والمسئولية الاجتماعية ويعكس المتوسط مستوى الالتزام بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية بالنسبة لكل قطاع، ويتضح من الجدول أن المتوسطات المتعلقة بالحوكمة كانت متقاربة جداً إذ كان أعلاها المتعلق بقطاع الاتصالات والذي بلغ ١٤,٧٥ وأدناها الخاص بالطاقة والذي بلغ ٦، وبمقارنة هذه المتوسطات بعدد بنود الحوكمة البالغة ١٦ بنداً فإنها تبدو قريبة جداً من هذا الرقم، وهذا يدل على أن نسبة الالتزام بالحوكمة من قبل شركات المساهمة السعودية تبدو مرتفعة نسبياً وذلك لأن لائحة الحوكمة أصبحت ملزمة من قبل هيئة سوق المال السعودية من تاريخ نشرها، وبمقارنة ذلك بمتوسطات

المسئولية الاجتماعية، فإن هذه المتوسطات تبدو منخفضة إذ بلغ أعلاها ١١,٤٢ وهو الخاص بالبنوك وأدناها ٣ وهو الخاص بقطاع الطاقة، ولعل سبب هذا الانخفاض هو كون الالتزام ببنود المسئولية الاجتماعية مازال غير الزامي. وفي الحقيقة أن انخفاض مستوى الالتزام بالحوكمة والمسئولية الاجتماعية من قبل قطاع الطاقة أمر ملفت للنظر إذ كان من المتوقع أن يكون هذا القطاع على الأقل أكثر التزاما بالبنود المتعلقة بالبيئة لما له من تأثير مباشر عليها.

جدول رقم (١): عدد الشركات في كل قطاع وعدد البنود المفصح عن الالتزام بها في كل قطاع والمتوسط بالنسبة للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

القطاع	عدد الشركات	عدد بنود الحوكمة المفصح عنها	المتوسط	عدد بنود المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها	المتوسط
إدارة وتطوير العقارات	١١	١٥١	١٣,٧٣	٩٩	٩,٠٠
إنتاج الأغذية	١٥	٢٠٢	١٣,٤٧	١١٣	٧,٥٣
الأدوية	١	١٤	١٤,٠٠	٧	٧,٠٠
الاتصالات	٤	٥٩	١٤,٧٥	٣٧	٩,٢٥
الاستثمار والتمويل	٣	٣٣	١١,٠٠	١٠	٣,٣٣
الإعلام	٢	٢٨	١٤,٠٠	٢١	١٠,٥٠
البنوك	١٢	١٦٨	١٤,٠٠	١٣٧	١١,٤٢
الخدمات الاستهلاكية	٦	٧٧	١٢,٨٣	٦٥	١٠,٨٣
الخدمات التجارية والمهنية	١	١٤	١٤,٠٠	٥	٥,٠٠
الرعاية الصحية	٤	٥٥	١٣,٧٥	٣١	٧,٧٥
السلع الرأسمالية	١٤	١٩٦	١٤,٠٠	١٢٢	٨,٧١
السلع طويلة الأجل	٥	٥٧	١١,٤٠	٤٩	٩,٨٠
الطاقة	١	٦	٦,٠٠	٣	٣,٠٠
المرافق العامة	٢	٢٥	١٢,٥٠	٢١	١٠,٥٠
المواد الأساسية	٤٧	٦٥٥	١٣,٩٤	٣٥٨	٧,٦٢
النقل	٥	٦٩	١٣,٨٠	٢٤	٤,٨٠
تأمين	٣٥	٤٨٨	١٣,٩٤	١٨٨	٥,٣٧
تجزئة الأغذية	١	١٤	١٤,٠٠	٦	٦,٠٠
تجزئة السلع الرأسمالية	١	١٤	١٤,٠٠	١١	١١,٠٠
تجزئة السلع الكمالية	٢	٢٧	١٣,٥٠	١١	٥,٥٠

كذلك يوضح الجدول رقم (٢) عدد الشركات التي أفصحت عن الالتزام بكل بند من بنود الحوكمة و نسبتها إلى إجمالي عدد الشركات البالغة ١٧٢ شركة، و يوضح الجدول أن نسبة الإلتزام بالحوكمة تبدو مرتفعة إذ تراوحت النسبة بين ٩٥% بالنسبة لبند مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و١٢% لبند حق التصويت إذ بلغ عدد الشركات التي أفصحت عن الالتزام بهذا البند فقط ٢١ شركة من إجمالي عدد الشركات، و ليس لهذا الانخفاض في هذا البند سبب معروف إلا أن يكون هناك التزام به و لكن لم يتم الافصاح عنه خاصة و أنه من البنود الأساسية المتعلقة بحقوق المساهمين.

جدول رقم (٢) : عدد الشركات التي أفصحت عن الالتزام بكل بند من بنود الحوكمة ونسبة عدد الشركات التي أفصحت عن البند إلى إجمالي عدد الشركات

اسم البند المفصح عن الالتزام به	عدد الشركات التي أفصحت عن الالتزام بالبند	نسبة عدد الشركات التي افصحت عن الالتزام بالبند الى إجمالي عدد الشركات
الحقوق العاملة للمساهمين	157	91%
تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات	153	89%
حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة	147	85%
حقوق التصويت	21	12%
حقوق المساهمين في ارباح الأسهم	153	89%
السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح	153	89%
الافصاح في تقرير مجلس الإدارة وما تم تطبيقه من احكام اللائحة	157	91%
الوظائف الاساسية لمجلس الإدارة	149	87%
مسؤوليات مجلس الإدارة	149	87%
تكوين مجلس الإدارة	80	47%
لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها	159	92%
لجنة المراجعة	158	92%
لجنة الترشيحات والمكافآت	162	94%
اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الاعمال	160	93%
مكافآت اعضاء مجلس الإدارة	164	95%
تعارض المصالح في مجلس الإدارة	151	88%

كما يوضح الجدول رقم (٣) نفس المعلومات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٢) ولكن بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى اشتماله على تفصيل لمستوى الإفصاح عن الالتزام بكل محور من محاور المسؤولية الاجتماعية الأربعة هي: الأنشطة الاجتماعية للشركة تجاه كل من العاملين بها، والعملاء، والمستهلكين والبيئة والمجتمع، بالإضافة إلى

بيان ما إذا كان الافصاح تم في صورة كمية أو نوعية أو مختلط (كمي ونوعي). ويظهر الجدول انخفاض مستوى الافصاح عن الالتزام ب بنود المسؤولية الاجتماعية بصورة عامة عن مستوى الإفصاح عن الالتزام بالحوكمة، وهذا متوافق مع ما أوضحه الجدول رقم (١) أعلاه. ويعزي هذا الانخفاض إلى كون الافصاح عن المسؤولية ليس ملزماً وهذا يعتبر قصوراً من قبل شركات المساهمة في إدراك مسؤولياتها الاجتماعية وأن الوفاء بهذه المسؤولية والافصاح عنها من شأنه أن يحسن صورة الشركة لدى المجتمع الذي تدين له هذه الشركات بما تحققه من نجاح.

جدول رقم (٣) مستوى الافصاح لبنود الانشطة الاجتماعية المختلفة، وعدد الشركات التي أفصحت عن كل بند، والنسبة المئوية للشركات التي أفصحت عن البند الى اجمالي عدد الشركات

مستوى الافصاح عن الانشطة الاجتماعية للشركة تجاه العاملين بها			مستوى الافصاح عن الانشطة الاجتماعية للشركة تجاه العملاء والمستهلكين			مستوى الافصاح عن الانشطة الاجتماعية للشركة تجاه البيئة			مستوى الافصاح عن الانشطة الاجتماعية للشركة تجاه المجتمع			نوعية الافصاح		
البند	عدد الشركات التي افصحت عن البند	النسبة المئوية الى اجمالي عدد الشركات	البند	عدد الشركات التي افصحت عن البند	النسبة المئوية الى اجمالي عدد الشركات	البند	عدد الشركات التي افصحت عن البند	النسبة المئوية الى اجمالي عدد الشركات	البند	عدد الشركات التي افصحت عن البند	النسبة المئوية الى اجمالي عدد الشركات	البند	عدد الشركات التي افصحت عن البند	النسبة المئوية الى اجمالي عدد الشركات
توفير الرعاية للعاملين	113	66%	تحقيق رضا العملاء والمستهلكين	147	85%	مكافحة تلوث الهواء	11	6%	توفير فرص العمل	96	56%	الافصاح في صورة كمية	1	0.6%
توفير وحدات سكنية	6	3%	تحسين جودة المنتج	80	47%	مكافحة تلوث الماء	10	6%	دعم المؤسسات الصحية	21	12%	الافصاح في صورة نوعية	153	89%
توفير وسائل نقل للعاملين	3	2%	سلامة المنتج	52	30%	التخلص من النفايات والمخلفات	13	8%	دعم المؤسسات التعليمية	37	22%	افصاح مختلط (كمي نوعي)	22	13%
توفير المناخ الامن للعاملين	62	36%	توفير البيانات اللازمة عن المنتج	63	37%	الحد من الضوضاء	2	1%	دعم التوجهات الحكومية	99	58%			
تدريب العاملين لتنمية مهاراتهم	91	53%	توفير خدمات مابعد البيع	41	24%	الحد من انبعاث الغازات الضارة	5	3%	دعم الجمعيات الخيرية	65	38%			
تقديم برامج تحفيزية للعاملين	47	27%				الاقتصاد في استخدام الطاقة	4	2%	دعم الانشطة الثقافية	20	12%			
						الاقتصاد في استخدام الماء	13	8%	دعم الانشطة الرياضية	8	5%			
						الاقتصاد في استخدام المواد الخام	8	5%	المساهمة في حل مشاكل الاسكان	16	9%			
									المساهمة في انشاء الطرق والمنتزهات	5	3%			
									تنظيم مؤتمرات علمية وبرامج اخرى	23	13%			
									دعم الانشطة الترفيهية والسياحية	14	8%			
									دعم توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة	19	11%			

يوضح الجدول رقم (٤) عدد الشركات التي أفصحت عن كل بنود الحوكمة والمتوسط والانحراف المعياري لكل قطاع، ويتضح منه تقارب المتوسطات والانحرافات المعيارية (مع ملاحظة أن القطاعات التي تتكون من شركة واحدة ليس لها انحراف معياري)، وتعتبر نتيجة التحليل دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ .

جدول رقم (٤) : عدد الشركات التي أفصحت عن الحوكمة في كل قطاع والمتوسط والانحراف المعياري وقيمة الإحصاء (ف) ومستوى الدلالة

القطاع	عدد الشركات	المتوسط	الانحراف المعياري	ف	احتمال المعنوية	الدلالة
إدارة وتطوير العقارات	11	13.727	0.6467	1.666	0.048	دال
إنتاج الأغذية	15	13.467	2.5317			
الأدوية	1	14.000				
الاتصالات	4	14.750	0.5000			
الاستثمار والتمويل	3	11.000	5.0000			
الإعلام	2	14.000	0.0000			
البنوك	12	14.000	1.7056			
الخدمات الاستهلاكية	6	12.833	3.1885			
الخدمات التجارية والمهنية	1	14.000				
الرعاية الصحية	4	13.750	0.9574			
السلع الرأسمالية	14	14.000	1.9612			
السلع طويلة الأجل	5	11.400	3.0496			
الطاقة	1	6.000				
المرافق العامة	2	12.500	3.5355			
المواد الأساسية	47	13.936	1.9716			
النقل	5	13.800	2.3875			
تأمين	35	13.943	1.5135			
تجزئة الأغذية	1	14.000				
تجزئة السلع الرأسمالية	1	14.000				
تجزئة السلع الكمالية	2	13.500	2.1213			
الاجمالي	172	13.674	2.0827			

كذلك يوضح الجدول رقم (٥) نفس البيانات بالنسبة لمستوى الإفصاح عن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية، ولكن قيمه الإحصاء (ف) أقل من تلك الموجودة في الجدول رقم (٤) الأمر الذي نتج عنه عدم وجود دلالة إحصائية لهذه البيانات عند مستوى ٠,٠٥ .

جدول رقم (٥) : عدد الشركات التي أفصحت عن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية في كل قطاع والمتوسط والانحراف المعياري وقيمة الإحصاء (ف) ومستوى الدلالة

اسم القطاع	عدد الشركات	المتوسط	الانحراف المعياري	ف	احتمال المعنوية	الدلالة
إدارة وتطوير العقارات	11	9	3.6332	1.514	0.088	غير دال
إنتاج الأغذية	15	7.533	5.9145			
الأدوية	1	7				
الاتصالات	4	9.25	7.8049			
الاستثمار والتمويل	3	3.333	3.2146			
الإعلام	2	10.5	4.9497			
البنوك	12	YSL	6.4309			
الخدمات الاستهلاكية	6	10.833	7.2778			
الخدمات التجارية والمهنية	1	5				
الرعاية الصحية	4	7.75	4.6458			
السلع الرأسمالية	14	8.714	3.6675			
السلع طويلة الأجل	5	9.8	4.4385			
الطاقة	1	3				
المرافق العامة	2	10.5	2.1213			
المواد الأساسية	47	8.191	5.0115			
النقل	5	4.8	3.8987			
تأمين	35	5.371	3.6144			
تجزئة الأغذية	1	6				
تجزئة السلع الرأسمالية	1	11				
تجزئة السلع الكمالية	2	5.5	0.7071			
الإجمالي	172	7.82	4.9709			

نتائج الدراسة:

تم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل هذه البيانات كما تم استخدام معامل بيروسن للارتباط الخطي (Pearson Linear Correlation Coefficient) لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل: الحوكمة، والمتغير التابع : المسئولية الاجتماعية ، ويبين الرقم

الموجود في أعلى الجدول رقم (٦) قيمة معامل الارتباط بين مستوى الإفصاح عن الالتزام ببنود الحوكمة وبنود المسئولية الاجتماعية والبالغة ٠,٠٢٨ و هي غير دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥، وهذا معناه أن هناك تأثيرا ضعيفا للالتزام بالحوكمة على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الأولى التي نصت على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للالتزام بحوكمة الشركات على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية لدى شركات المساهمة السعودية .

كذلك يبين الجدول رقم (٦) عدم وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين الالتزام بالحوكمة والالتزام بالمسئولية الاجتماعية بالنسبة لكل قطاع على حدة باستثناء ثلاثة قطاعات وهي: قطاع السلع طويلة الأجل، وقطاع المرافق العامة، وقطاع السلع الكمالية التي كان الارتباط بينها ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠,٠١ ، مع ملاحظة أن معامل الارتباط الخاص بقطاع المرافق العامة كان سالبا أي أن العلاقة بين الالتزام بالحوكمة والالتزام بالمسئولية الاجتماعية كانت عكسية، وهذا يعني أيضاً عدم إمكان رفض الفرضية الثانية التي نصت على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للالتزام بالحوكمة من قبل شركات المساهمة السعودية التي يتألف منها كل قطاع على مدى وفائها بالمسئولية الاجتماعية إلا بالنسبة للثلاثة القطاعات المذكورة أعلاه .

ولعل السبب في ضعف العلاقة بين لالتزام بالحوكمة والالتزام بالمسئولية الاجتماعية هو أن شركات المساهمة السعودية أصبحت ملزمة بالإفصاح عن مدى وفائها ببنود الحوكمة الستة عشر التي تضمنتها لائحة الحوكمة في حين أن بنود المسئولية الاجتماعية لا يوجد ما يلزم الشركات بالوفاء بها، ولكي يزداد الالتزام بها فإن الأمر يحتاج إلى بذل جهود في التوعية بأهمية هذه البنود وما يعكسه الوفاء بها والإفصاح عنها من صورة إيجابية عن الشركة لدى المجتمع ككل، وهذه الجهود يجب أن تقوم بها جهات ذات تأثير مثل جمعية حماية المستهلك والهيئات المهتمة بنظافة البيئة، والمهتمة بتنمية الأنشطة الاجتماعية المختلفة .

جدول رقم (6) : قيمة معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين مستوى الإفصاح عن الالتزام بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية لجميع الشركات ولكل قطاع على حده

القطاع	الارتباط	الدلالة
الكلي	0.028	غير دال
إدارة وتطوير العقارات	-0.426	غير دال
إنتاج الأغذية	0.34	غير دال
الاتصالات	-0.064	غير دال
الاستثمار والتمويل	-0.778	غير دال
البنوك	0.133	غير دال
الخدمات الاستهلاكية	-0.2	غير دال
الرعاية الصحية	0.056	غير دال
السلع الرأسمالية	-0.289	غير دال
السلع طويلة الأجل	.986**	دال
المرافق العامة	-1.000**	دال
المواد الأساسية	-0.087	غير دال
النقل	-0.113	غير دال
تأمين	0.042	غير دال
تجزئة السلع الكمالية	1.000**	دال

** دال عند مستوي ٠,٠١

الخاتمة والتوصيات

حاولت هذه الدراسة معرفة ما إذا كان للالتزام ببنود الحوكمة أثر على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة السعودية، وذلك من خلال تجميع وتحليل البيانات المتوفرة عن الحوكمة والمسئولية الاجتماعية ضمن التقارير المالية الخاصة بهذه الشركات للعام المالي ٢٠١٥م والمتاحة على موقع تداول الخاص بهيئة سوق المال السعودية. وقد أوضح التحليل الإحصائي أن هناك أثرا ضعيفا للالتزام بالحوكمة على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة السعودية، بل يكاد يكون هذا الأثر معدوما بالنسبة لشركات المساهمة ككل ولكن وجد أن هناك أثرا ذا دلالة إحصائية بالنسبة لقطاعات ثلاثة وهي : قطاع السلع طويلة الأجل، وقطاع المرافق العامة، وقطاع تجزئة السلع الكمالية، مع ملاحظة أن هذا الأثر كان سالبا بالنسبة لقطاع

المرافق العامة. وربما يكون السبب في ضعف هذه العلاقة هو أن هيئة سوق المال ألزمت شركة المساهمة المدرجة في هذه السوق بالالتزام ببنود الحوكمة، في حين أنه لا يوجد إلزام رسمي صادر من أي جهة ببنود المسئولية الاجتماعية التي كان مستوى الإفصاح عن الالتزام بها ضعيفا جداً مقارنة بمستوى الإفصاح عن الالتزام بالحوكمة. وتوصي الدراسة ببذل جهود للتوعية بالمسئولية الاجتماعية لدى شركات المساهمة السعودية وإيضاح أن الالتزام بها يعكس صورة إيجابية عن الشركة لدى المجتمع الذي تدين له الشركة بما تحققه من نجاح، بالإضافة إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الشأن من قبل الجهات المهتمة بالجوانب الاجتماعية والبيئة مثل جمعية حماية المستهلك، والهيئات المهتمة بنظافة البيئة وتنمية الأنشطة الاجتماعية المختلفة، كذلك يمكن إجراء دراسة لمعرفة أسباب ضعف الوفاء بالمسئولية الاجتماعية لدى شركات المساهمة السعودية عن طريق استبيان موجه إلى التنفيذيين في هذه الشركات، وإلى الهيئات المهتمة بالبيئة والأنشطة الاجتماعية المختلفة .

المراجع العربية:

١- إبراهيم خالد قدر؛ صادق، منى أحمد؛ بغدادي، منار محمد، **الحوكمة كمدخل استراتيجي للمحاسبة التعليمية**، مجلة عالم التربية، المجلد ١٦، العدد ٥٢ ، ٢٠١٥م، ص ص ٣٣٣ – ٣٤١ .

٢- الأسرج، حسين، **المسئولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية**، مجلة الكويت الاقتصادية، الكويت، ج ١٦، ع٢٣، ٢٠١٤م، ص ص٥٥-٩١.

٣- الأسرج، حسين، **المسئولية الاجتماعية للشركات**، جسر التنمية، الكويت، ج٩ ع ٩٠، ٢٠١٠م، ص ص٢-١٤.

٤- أبو النصر، مدحت محمد محمود، **المسئولية الاجتماعية للشركات والمنظمات:** المواصفات القياسية ISO 26000، ط١، القاهرة ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٥م .

٥- أبو سمرة، حامد أحمد صالح: **معوقات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (من وجهة نظر مدققي الحسابات وادارات الشركات)** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٠هـ، (٢٠٠٩م). متاح على library.iugaza.edu.ps/thesis/87351 تاريخ الدخول ٢٠٠٩/١/٩م.

٦- أحمد، طلحة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة مجمع صيدال**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، ٢٠١٢م.

٧- بصفر، عفاف سالم؛ المعتاز، إحسان صالح، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٤، العدد٢ ٢٠١٠م، ص ص١٩٣-٢٣٩.

٨- بلفقيه، محمد علوي، باشيخ، عبداللطيف محمد، **العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات:** دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٨، العدد ٢ ٢٠١٤م، ص ص: ٣-٣١.

٩- بيطار، منى لطفي، وفرحات، منى خالد، **الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ديسمبر ٢٠١٦ giem.kantakji.com/article/details/ID/145 متاح على الرابط ٨، تاريخ الدخول ٢٠١٧/١/٤م.

١٠-التميمي، محفوظ صالح، **حوكمة الشركات والقوائم المالية**، المحاسبة السعودية، مجلد ١٧، العدد ٥٧، ٢٠١٣م، ص٩.

١١-الحيران، نادر محمد أحمد، **التكلفة المحاسبية للمسئولية الاجتماعية للبنوك ودورها في التخفيف من الآثار السلبية:** دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد، ١١، الجزء الثاني، ٢٠١٥م، ص ص٣٢٨-٣٤٣.

١٢-حبوش، محمد سليمان، **مدى التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات:** دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين ومدراء الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية، ٢٠٠٧م.

١٣-الراوي، مظفر جابر، **تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق أقلية المساهمين في الشركات المساهمة: المملكة الأردنية الهاشمية نموذجاً**، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١١، ٢٠١٤م، ص ص: ١٨٣-١٩٨.

١٤-رضوان، أحمد جمعة أحمد، **أثر المسئولية الاجتماعية للشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات المؤشر المصري لمسئولية الشركات**، مجلة البحوث المحاسبية، (كلية التجارة – جامعة طنطا) . مصر – ٢٠١٥، العدد١، ص ص: ١٥٠-٢٠٦ متاح على الرابط
Http://searb.mandumah.com/Record/734874 تاريخ الدخول:
١٤٣٨/٤/١٥هـ ، الموافق : ٢٠١٧/١/١٢م (الساعة ٢ صباحاً) .

١٥-سعيد، ناصر خليفة عبد المولى، جمعة، السيد عبدالعال، **إطار مقترح للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة السعودية**، الفكر المحاسبي، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠١٦م، ص ص: ٤٢٩-٤٦٩. متاح على الرابط: http://search.mandumah.com/recosd/771954 تاريخ الدخول ١٤٣٨/٤/١٤هـ، الموافق ٢٠١٧/١/١١م ، الساعة ١١ مساءً .

١٦-سلي، نور، خالد، أماني، **أهمية تطبيق معايير الحوكمة في السوق الكويتي في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية وتحليل نصوص الحوكمة الواردة في القرار رقم ٢٠١٣/٢٥ الصادر عن هيئة أسواق الأموال**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد ١٠، ٢٠١٤، ص ص ٢٣١-٢٤٥.

١٧-سليمان، محمد مصطفى، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

١٨-العبد، محمد، شملال، نجاة، **التدقيق الداخلي أداة فعالة لتحسين مبادئ حوكمة الشركات**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد ١١، الجزء ٢، ٢٠١٥م، ص ص ٣٧٠-٣٨٥.

١٩-عسيري، عبد الله علي، **إفصاح شركات المساهمة السعودية عن التزامها بلائحة حوكمة الشركات:** دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٧، العدد، ٢٠١٣م، ص ص ٩٥-١٣٠.

٢٠-عطية، ماهر محمد، **أثر الحوكمة ومحاسبة المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، رسالة دكتوراه ٢٠١٥م.

٢١-القرني، أحمد عبدالقادر، **مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة ، مجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، ٢٠١٠م ، ص ص١١١-١٥٨ .

٢٢-الكنزي، صابر تاج السر محمد، **حوكمة الشركات وأثرها على الرقابة البيئية**، مجلة آماراباك، مجلد ٦، العدد ١٨، ٢٠١٥م، ص ص١٣٧-١٥٦.

٢٣-ملو العين ، علاء محمد ، **مدى التزام الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في ضوء حوكمة الشركات من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٤م ، ص ص : ٩٩-١٢٤ .

٢٤-ميخائيل، أشرف حنا، **أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها بضمان حوكمة الشركات**، المؤتمر العالمي الخامس: الحوكمة وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، ٨-١٠ سبتمبر ٢٠٠٥م.

٢٥-النعامي، علي سليمان؛ دور **حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية،** مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد ٤، ٢٠١٣م ، ص ص: ٧٠-١١٤.

٢٦-نور عبدالناصر إبراهيم، غادر، محمد؛ بشايره، محمد محمود ، **مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوعة التوقعات في الأردن : دراسة تحليلية لأراء مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية،** مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠١٤م ، ص ص: ١٦٢ – ١٧٨ .

المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Al-Moataz, Ehsan, Hussainey, Khaled**, Determinants of Corporate Governance Disclosure in Saudi Corporations**, Journal of King Abdulaziz University: Economics and Administration, vol. 27, No2, 2013, pp: 411-430

2- Cormier, Denis, Magnan, Michel, **the Impact of Social Responsibility Disclosure and Governance on Financial Analysts,** Information Environment, Corporate Governance; Bradfosd 14.4, 2014, pp. 467-484.

3- Giannarakis, Grigoris, **Corporate Governance and Financial Characteristic Effect on the Extent of Corporate Social Responsibility Disclosure**, Social Responsibility Journal; Bingley 10.4, 2014, pp. 569-590.

4- Huang, Chun Chen, Yen, Szu – Wei; Liu, Cheng-Yij Huang Pei-Chen, **The Relationship among Corporate Social Responsibility**, Service **Quality, Corporate Image and Purchase Intention**, International Journal of Organizational Innovation (online); Hdoe Sound 6.3 (Jan 2014) pp. 68-84.

5- Islam, Muhammad Azizi, Deegan, Craig, **Media Pressure and Corporate Disclosure of Social Responsibility Performance: A Study of Two Global Clothing and Sports Retail**, Accounting and Business Research, 2010, v. 40, lssue 2 pp.

6- Lu, Yingjun, Abeysekera, Indra Cortese, Cornine, **Corporate Social Responsibility Reporting Quality, Board Characteristics and Corporate Social Reputation**: **Evidence from China**, Pacific Accounting Review 27.1. (2015) pp: 118-95

7- Mcconomy, Brace, Puzone, Fulvio, **Corporate Governance**: **Enhancing Share Holders Value** (includes Overview of TSE Guide- lines) CMA Management, Hamilton, 74.8 Oct 2000, pp:10-13.

8- Ntongho, Rachael Ajomboh, **Culture and Corporate Governance**, International Journal of Law and Management; Patrington 58.5, 2016, pp. 523-544.

9- Rouef, Md Abdur, **The Coporate Social Responsibilily Disclosure: A Study of fisted companies in Bangaladesh**, Business and Economic Research Journal, Bursa 2.3, 2011 pp. 19-32.

10- Setiawan, Phua, Lian Kee, **Corporate Governance and Dividend Policy in Indonesia**, Business Strategy Series; Northampton 14.5/6, 2013, pp. 135-143.

11- Shelton, James Glenn Jr., **Investor Reaction to Social Responsibility Disclosures**, the University of Mississippi, (Ph. D. Dissertation) 1998, ProQust Dissertation Publishing, Ann Arbor, Michigan, USA.

12- Thanetsunthorn, Namporn, Wuthisatian, Rataphon, **Curreent State of Corporate Governance: Global Business and Cultural Analysis**, Management Research Review: MRN; Partington, 39.11, 2016, pp 1431-1446.

13- Wajeeh, Ismail Azzam, Muneeza, Aishah, **Strategic Corporate Governance for Sustainable Mutual Development**, International Journal of Law and Management; Patrington, 9.2, 2013, pp 71-87.